

وزارة التموين والتجارة الداخلية - قطاع التجارة الداخلية

قرار وزارى رقم ٤٤ لسنة ٢٠٠٤ «بالتفويض»

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية

لمحافظة الفيوم للعام المالى ٢٠٠٣

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن الغرف التجارية ؛
وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات ؛
وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الفيوم جلسة ٢٠٠٤/٤/٢١
باعتماد الحساب الختامى للغرفة للعام المالى ٢٠٠٣ ؛
وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٤/٨/٢٩ ؛

قرر :

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الفيوم عن العام المالى ٢٠٠٣ حيث بلغت جملة الإيرادات مبلغ ٦٧٢٨١٩,٠٣ جنيه (فقط ستمائة واثنان وسبعون ألفاً وثمانمائة وتسعة عشر جنيهاً وثلاثة قروش) وجملة المصروفات مبلغ ٤٤٩٧٢٥,٥٤ جنيه (فقط أربعمائة وتسعة وأربعون ألفاً وسبعمائة وخمسة وعشرون جنيهاً وأربعة وخمسون قرشاً لا غير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ٢٢٣.٩٣,٤٩ جنيه (فقط مائتان وثلاثة وعشرون ألفاً وثلاثة وتسعون جنيهاً وتسعة وأربعون قرشاً لا غير) أضيفت إلى الاحتياطي العام الذى بلغ فى ٢٠٠٣/١٢/٣١ مبلغ ٤٣٩١٤١,١٠ جنيه (فقط أربعمائة وتسعة وثلاثون ألفاً ومائة وواحد وأربعون جنيهاً وعشرة قروش لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٤/٨/٢٩

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء/ أسامة مازن